نامزلا ريغ ونكلا تيصخشلا نيب نارمعلا

ةينورتكلإلا ةموكحلا لمعة يلآ نمضت امولعم ماظن جذومن دحولا عانبلا نوناق عوضي في ةيقيبطتلا ةسارد

رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه في تخطيط المدن

م./ شيماء أحمد مجدي أمين
المدرس المساعد بقسم الهندسة المعمارية – كلية الهندسة – جامعة الفيوم

إشراف
أ. د./ محمد محمد البرملجي
أستاذ تخطيط المدن – قسم الهندسة المعمارية- كلية الهندسة – جامعة القاهرة

أ. د./ هشام محمود عارف
رئيس قسم الهندسة المعمارية- كلية الهندسة – جامعة الفيوم

أ.م.د./ أيمن حسان
أستاذ مساعد بقسم الهندسة المعمارية – كلية الهندسة – جامعة القاهرة

كلية الهندسة – جامعة القاهرة
قسم الهندسة المعمارية
يونيو 2008

ملخص البحث

تعرف التنمية المستدامة بأنها تطوير لا يدمر البيئة المادية ويتوائم معها ليحافظ على الهيكل الاجتماعى والاقتصادى للمدينة. وهدف التنمية المستدامة هى تحقيق الاحتياجات الحالية للمجتمع دون ظلم لاحتياجات المجتمع المستقبلية لتحقيق العدالة العمرانية- الاقتصادية – الاجتماعية.

" تعتبر التنمية الشاملة عملية لنقل المجتمع من الأوضاع القائمة إلى أوضاع أكثر تقدماً، لتحقيق أهداف محددة تسعى إلى رفع مستوى معيشة المجتمع ككل من كافة الجوانب العمرانية – الاجتماعية – الاقتصادية – وذلك فى إطار الموارد والإمكانات المتاحةمحليا.

وتختلف الموارد والإمكانات من دولة إلى أخرى ومن منطقة لأخرى وهى تتمثل فى شقين موارد طبيعية و موارد بشرية ، فالموارد البشرية من الموارد المستديمة الغير قابلة للنفاذ فهى تعبر عن قدرة الإنسان على الإدارة السليمة فى استغلال التكنولوجيا ورأس المال كإمكانيات مادية وتوجيههم نحو تحقيق أهدافه التنموية".(1)

"ويعتبر التخطيط والتصميم العمرانى من أدوات التنمية المستدامة ، من أهداف التصميم العمرانى تحقيق التوجيه، الكفاءة فى التركيب، الإمتاع ، ويقصد بالإمتاع هو إعطاء المستخدم إحساس بجماليات العمران" .(2)

و تعرف التنمية المستدامة بأنها عملية لها أساس علمى و اهداف تنموية اقتصادية و عمرانية و اجتماعية بحيث تحقق ما يطلق عليه (Economic –Ecology – Equity (3Es) الاقتصادية – التوازن الايكولوجى – العدالة فى التوزيع .(3)و تتحكم هذه الأهداف فى العلاقة المتبادلة بين الإنسان والعمران ويعتبر التشريع العمرانى أهم عناصر التحكم فى هذه العلاقة لتحقيق جماليات العمران واستدامة التشكيل العمرانى ويقصد هنا بالاستدامة الحفاظ على التشكيل العمرانى وهويته دون تدمير لصورته البصرية المحلية.

ويهدف البحث إلى بناء نظام معلومات تكنولوجى للتشريع العمرانى المصرى والذى قد يساهم فى الحد من التغيرات السلبية لملامح التشكيل العمرانى والحقاظ على هوية الطابع المحلى.

فاختيار النظم التكنولوجية فى مجال العمران أصبح تحدى تنموى لا بديل عنه لتحقيق التقدم و الاستدامة، فقد تطورت نظم المعلومات الجغرافية تطوراً هائلاً فى العدة سنوات الماضية ودخلت فى جميع برامج التنمية العمرانية بشكل ملحوظ فى جميع دول العالم.

" وتعتبر نظم المعلومات الجغرافية من أحدث التقنيات التي تعمل على تحليل ومعالجة و نمذجة وإظهار البيانات والمعلومات الفراغية ، والهدف الأساسى من استخدامها مساعدة المخطط والمصمم العمرانى ومتخذ القرار بصورة علمية دقيقة

فى تحديد وتوضيح رؤية حقيقية للعلاقات والمؤثرات بين عناصر العمران بالمناطق القائمة والمستحدثة " (1)
و يقترح البحث فكرة الدمج بين نظم المعلومات الجغرافية و آلية الحكومة الإلكترونية لإتخاذ القرار فى اجراءات التشريع العمرانى و إدارة العمران .
إن نظم المعلومات الجغرافية أداة هامة فى تخطيط الموارد ، وتحقق وسيلة لدعم القرار بجيث تسمح لصانعى القرار بالاعتماد على مناهج مختلفة للعمل . وتوفر بيئة ملائمة لعمل الحكومة الإلكترونية والتي تهدف إلى تحقيق المرونة التنفيذية فى إنجاز المعاملات اليومية مع العملاء بصورة تكنولوجية من خلال قنوات اتصال مباشرة.
فمازالت التقنيات التكنولوجية تسير فى اتجاه منعزل برغم التوجهات السائدة فى تحويل نظام التعامل اليومي بين الحكومة والمواطنين إلى تعاملات رقمية و دمج نظم المعلومات الجغرافية فى آلية الحكومة الإلكترونية أصبح دوراً تفنياً متكاملاً لا يمكن فصله". (الخزامى ، 2004)

و يعتبر البحث إحدى الأبحاث المستقبلية المقترحة لاستكمال بحث الماجستير بعنوان تأثير التشريعات العمرانية على التشكيل العمرانى (نحو نموذج لنظام معلومات جغرافى يحقق استدامة التشكيل). وتنقسم أجزاء البحث على النحو التالى: <u>الجزء الأول</u> يهتم بتحديد المشكلة و الأهداف و المراجعة النظرية و يستعرض الأبحاث السابقة فى مجال إشكالية البحث وأهم نتائجها ويلى ذلك تحديد وتصنيف لمتغيرات وثوابت البحث ، ويستعرض التجارب العالمية والعربية و المحلية فى مجال علاقة تكنولوجيا المعلومات بالعمران .
أما <u>الجزء الثانى</u> فيختص بجمع وعرض المعلومات من خلال الدراسة الميدانية لمناطق قائمة لدراسةالوضع المحلى فى العملية التشريعية و الادارية لاستخلاص المشاكل والإمكانيات والمحددات. <u>وفى الجزء الثالث</u> يستخدم المدخل التحليلى والتحليلى المقارن بين نتائج الدراسة النظرية ،و نتائج الدراسة الميدانية للخروج بأسس عمرانية تشريعيةو إدارية لبناء نظام المعلومات المقترح.
<u>و يختص الجزء الرابع بتصميم</u> و بناء و تجربة نظام معلومات جغرافى مقترح لدعم اتخاذ القرار فى اجراءات التشريع و ادارة العمران فى ضوء عمل آلية الحكومة الإلكترونية ، <u>ويستعرض الجزء الخامس</u> النتائج النهائية من تجربة تشغيل النظام و مدى مطابقته لصحة الفرضية <u>ثم الجزء السادس</u> للخلاصة و المناقشة و الأبحاث المستقبلية.